

# الرباط تعدل دفة الاستثمار بضخ تمويلات للمشاريع

## استهداف تمويل المالية العامة عبر مضاعفة المداخل الضريبية من الشركات



أعاد المغرب ضبط دفة الاقتصاد بضخ تمويلات للمشاريع الاستثمارية بهدف تحفيز نشاطها ودعم مساهمتها في التنمية المحلية لتسهيل خروج الاقتصاد من مربع أزمات كورونا، وذلك عبر حزمة تدابير مالية ولوجيستية تستهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.



محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

الاولويات التي حددها الملك محمد السادس، واعتبارها خارطة طريق لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وباء كورونا وتداعياتها، وبناء مقومات اقتصاد مدمج، قوي وتنافسي.

وفي هذا الصدد أكد إدريس الفينة، أكاديمي ومحلل اقتصادي خبير في التنمية المحلية، أن "الدولة في المغرب تتدخل بشكل قوي في الاستثمارات، وهو ما يدعم بالمداخل الضريبية، التي يحصل كثير منها من ضرائب الشركات". ولفت إلى أن "في دعوة الملك إلى إصلاح القطاع العام، الذي يلعب دورا كبيرا في التنمية وتسهيل الاستثمارات في المغرب، نية في إعطاء هذه المؤسسات دورا أكبر، من خلال الإصلاح الاستراتيجي لها".

وفي سياق متصل أفاد منشور لرئيس الحكومة، متعلق بإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، الموجه إلى مختلف القطاعات الوزارية، بأن هذا المشروع يهدف إلى تحقيق نمو للاقتصاد المحلي في حدود زائد 5.4 في المئة مقابل ناقص 5 في المئة سنة 2020.

وأكد المنشور أن هذا التوقع يستند إلى ثلاث أولويات، وهي تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والتسريع في تعميم التغطية الاجتماعية، والتأسيس للمالية الدولة، كما يأخذ بعين الاعتبار الظرفية المحلية والدولية في ارتباطها بتطورات الأزمة المتعلقة بجائحة كورونا وتداعياتها.

وسجل المنشور أن إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 يأتي في ظل سياق وطني ودولي استثنائي فرضه انتشار فيروس كورونا، وما خلفه من أثار صحية وخيمة، وانعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على مستوى العالم بأسره.

وذكر سعد الدين العثماني في ندوة داخلية انتظمت الشهر الجاري، بتقنية الناظر عن بعد، وشارك فيها جميع أعضاء الحكومة، بالتوجهات الملكية المنطلقة على وجه الخصوص في إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها.

كما شدد على ضرورة الرفع من قدرة القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص عمل،

الرباط - اتجهت الحكومة المغربية إلى

تحسين قطاع الأعمال من خلال توفير دعم مالي جديد لتحفيز نشاط المشاريع الاستثمارية قصد تحسين قيمتها المضافة في تنمية الاقتصاد المحلي ومضاعفة المداخل الضريبية للشركات، ما من شأنه إنعاش المالية العامة.

وتأتي هذه المبادرة التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس في محاولة لجلب مصادر تمويل وتقادي الركود الذي سببه فايروس كورونا.

وأعلن الملك محمد السادس في خطاب العرش، عن ضخ ما لا يقل عن 12 مليار دولار في الاقتصاد المحلي، لمواكبة نشاط الشركات، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، والتي تعرضت لعراقيل جراء الوباء.



سعد الدين العثماني  
يجب اعتماد خارطة طريق لتجاوز الصعوبات الاقتصادية

وتنفيذا لهذه الخطط دعا رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، إلى تسخير كل الإمكانيات من تمويلات وتحفيز، وتدبير، من أجل توطيد وحسن استثمار المجهود المالي الاستثنائي.

كما دعا رئيس الحكومة، إلى تفعيل البيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في مختلف المجالات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة الموجهة إلى التصدير، والفلاحة، والتجهيز والبناء والسكن، والسياحة، ومشاريع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة للتنمية البشرية كاللغز، والصحة، والماء، والرقمنة، والاقتصاد الأخضر.

كما تستهدف الخطة مواكبة مشاريع التحويل الصناعي لتعويض المنتجات المستوردة، مع تعزيز الأفضلية الوطنية وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأثر الكبير على التشغيل.

وأكد رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، على ضرورة التركيز على

### جرعة أمل للشركات

الأزمة على الولوج إلى الخدمات الأساسية. ولم تكن المملكة، يضيف المنشور المتعلق بالقانون المالي للعام 2021، بمنأى عن هذه الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا، فزيادة على الأثر الناتج عن الجفاف الذي عرفته هذه السنة الزراعية، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد المغربي انكماشاً لأول مرة منذ أواخر التسعينات نتيجة تآثر مجموعة من القطاعات، وخاصة منها المصدرة.

ولمواجهة هذه الأزمة، اتخذ المغرب، بفضل تبصر وحكمة الملك محمد السادس، قرارات استباقية وسريعة مكنت من التحكم في الوضع الصحي، ومن دعم صمود القاطنة الوطنية. وتحقق في هذا الإطار، تجهيز المستشفيات المدنية والعسكرية بالمعدات والتجهيزات الطبية الضرورية، وتقديم مساعدات مالية استثنائية لحوالي 70 في المئة من الأسر المغربية بغلاف مالي بلغ حوالي 2.2 مليار دولار.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تعزيز وتنمية رقمنة الإدارة بما يدعم شفافيته وفاعليته وسرعة تحقيق مطالب المرافقين.

**12**  
مليار دولار سيتم ضخها في الاقتصاد، لتحفيز نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة

ودعت المندوبية السامية للتخطيط ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي، في مذكرة استراتيجية ثلاثية، إلى الاستثمار في استمرارية تقديم الخدمات العمومية في قطاعات الصحة والتربية والإدارة مؤكداً أن الخدمات العمومية الأساسية تمثل شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة لبعض السكان الأكثر عزواً، بالنظر إلى كون بعض المؤشرات تظهر بالفعل تأثير

والمواطنين، ودعم الفئات الهشة منهم.

وأكد رئيس الحكومة أن الوزراء عرضوا عدداً من المقترحات والإجراءات العملية، مستحضرين مدى قابليتها للإنجاز، وحجم أثارها الاقتصادية والاجتماعية، والأجل المناسبة لتنفيذها، وإمكانية توفير وتعبئة التمويلات اللازمة لإخراجها، وكذلك الشروط الضرورية لمواكبة تنزيلها وضمان نجاحها.

وتشكل تلك المقترحات أرضية لمشروع الخطة المدمجة للإنعاش الاقتصادي، التي سيتم التشاور بشأن عناصرها مع مختلف الشركاء المعنيين، كما أكد أعضاء الحكومة على ضرورة اتخاذ تدابير قوية وعاجلة، ذات البعد الأثقي. وتهدف هذه الخطوات إلى تشجيع الاستثمارات التي من شأنها توفير فرص الشغل وتقوية الاقتصاد الوطني، من مثل اعتماد الأفضلية الوطنية وتبسيط المساطر وتيسير إجراءات

والحفاظ على مصادر الدخل، وكذلك دعم الاستثمارات الوطنية وتنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية، فضلاً عن النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمالية.

وتتمثل التوجهات، في الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للمؤسسات والشركات العمومية، وتسريع الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة، واستثمار الفرص التي تتيجها، وكذلك انخراط الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار تعاقد وطني، يكون في مستوى تحديات المرحلة وتطلعات المواطنين.

وقدم الوزراء المسؤولون على القطاعات الحكومية المعنية بخطة الإنعاش الاقتصادي، تسعة عروض تتعلق بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، أو الاجتماعية، وتضمنت هذه العروض عدداً من المقترحات العملية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المواطنين

## إقبال مصري على التمويل الإسلامي لدعم الاقتصاد

إجمالي احتياطات البلاد من النقد الأجنبي. وخلال وقت سابق من الشهر الجاري، قال صندوق النقد الدولي "إن ديون مصر الخارجية وصلت إلى 119.6 مليار دولار، نهاية السنة المالية 2019-2020 المنتهية في يونيو الماضي".



محمد معيط  
تعمل على تنويع مصادر التمويل من المصادر الإسلامية

فيما تظهر أحدث بيانات البنك المركزي ارتفاع الديون المحلية إلى نحو 4.18 تريليون جنيه (269.6 مليار دولار) نهاية سبتمبر 2019.

وكانت مصر قد عادت إلى طلب الدعم المالي من صندوق النقد الدولي بسبب تداعيات أزمة تفشي فايروس كورونا، التي بددت بوادر الانتعاش الاقتصادي التي سجلتها قبل الأزمة.

وقالت الحكومة في أبريل الماضي إنها تقدمت بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج جديد لمدة عام واحد، وكانت مصر باشرت إصلاحات اقتصادية صعبة في إطار برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار مدته ثلاث سنوات أبرمته مع صندوق النقد أواخر 2016.

القاهرة - قالت الحكومة المصرية الإثنين، إنها وقعت اتفاقية قرض عبر تمويل تقليدي إسلامي بقيمة مليار دولار، بهدف تمويل الموازنة العامة للدولة ودعم الاقتصاد المحلي.

وذكرت وزارة المالية في بيان، أن التسهيلات التي كانت قد طلبتها تبلغ نحو 1.5 مليار دولار، لكنها رفعت المبلغ إلى مليار دولار، بفعل زيادة الطلب على الائتتاب. وشارك في الائتتاب "شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة"، الذراع المصرفية الاستثمارية لـ"بنك الإمارات دبي الوطني" و"بنك أبوظبي الأول"، باعتبارهما المنسقين العالميين المشتركين.

كما قام بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال بدور بنك التوثيق، وبنك أبوظبي الأول بدور وكيل عالمي ووكيل للتسهيل والاستثمار. وقال وزير المالية المصري محمد معيط في البيان، إن "بلادنا تعمل على تنويع مصادر تمويلها، من خلال الاستفادة من مصادر التمويل الإقليمية والإسلامية". وارتفعت حاجة مصر للنقد الأجنبي خلال العام الجاري، بفعل التبعات الاقتصادية والمالية السلبية لتفشي جائحة كورونا، والتي أثرت على

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للبنان بمقدار 0.4 نقطة إضافية في 2020 و0.6 نقطة العام المقبل وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

وحتى قبل الانفجار الذي دمر أو الحق أضراراً بمنازل حوالي 300 ألف شخص، كان لبنان يواجه أزمة متعددة الأوجه اقتصادية ومالية وتقنية تفاقت بسبب وباء كوفيد - 19 ودفعت البنك الدولي إلى توقع انخفاض بنسبة 10.9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. ووفق المصدر نفسه فإن "هذه الكارثة لن تؤدي فقط إلى تفاقم انكماش النشاط الاقتصادي بل ستتؤدي أيضاً إلى تفاقم الفقر الذي أصاب 45 في المئة من سكان لبنان قبل الانفجار مباشرة".

وكانت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء في لبنان قد أشارت الأسبوع الماضي، إلى أن إعادة إعمار ما لا يقل عن 20 ألف مبنى مدمر في بيروت جراء انفجار المرفأ تحتاج إلى تمويلات كبيرة. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن النقابة قولها في بيان إن "الإحصاء الرسمي يبين أن كلفة الأضرار في المساكن والمباني تصل إلى ملياري دولار، وأن معدل الكلفة التقديرية المتوسطة لكل شقة متضررة من انفجار بيروت يتراوح بين 70 إلى 100 ألف دولار".

## خسائر انفجار مرفأ بيروت الاقتصادية تتجاوز 8 مليارات دولار

كما تسبب انفجار 4 أغسطس الذي دمر جزءاً كبيراً من مرفأ المدينة والمنطقة المحيطة به بأضرار في الممتلكات فيما أدى إلى خسائر اقتصادية ناجمة عن تراجع إنتاج مختلف قطاعات الاقتصاد وفق نتائج هذا "التقييم السريع للأضرار والحاجات" الذي قاده الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بين 5 و31 أغسطس.

والقطاعات الأكثر تضرراً هي الإسكان والنقل والتراث الثقافي بما في ذلك المواقع الدينية والأثرية والمعالم الوطنية والمسارح ودور المحفوظات والمكتبات وفق البنك الدولي الذي أرفق تقريره ببيان عشية الزيارة الثانية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان.

وقدرت هذه المؤسسة التي تتخذ في واشنطن مقراً لها قيمة الحاجات الفورية لإعادة الإعمار بحلول نهاية العام بنحو 605 إلى 760 مليون دولار، و1.18 إلى 1.46 مليار دولار للعام 2021. ويعتبر قطاع النقل الأكثر حاجة إلى المساعدة، يليه قطاعا الثقافة والإسكان.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، لاحظ البنك الدولي أنه "نتجت عن الانفجار ثلاثة أثار اقتصادية رئيسية وهي خسائر النشاطات الاقتصادية الناجمة عن فقدان رأس المال المحسوس واضطراب التبادل التجاري وفقدان جزء من مداخل الدولة".

عمق انفجار مرفأ بيروت الأزمة الاقتصادية للبنان حيث تفيد تقديرات البنك الدولي للخسائر وفق أحدث الأرقام أن الكلفة ستكون باهظة لإعادة الإعمار ما يزيد من تحبط البلد في مربع الأزمات المتتالية.

بيروت - توقع البنك الدولي أن تتجاوز الخسائر الاقتصادية لانفجار مرفأ بيروت سقف 8 مليارات دولار ما يزيد من الصعوبات الاقتصادية إلى جانب تشريد الآلاف من الأسر التي باتت بلا ماوى جراء دمار العقارات والمنازل وتجاذبات سياسية حادة عرقلت كل



نزيف الخسائر مستمر